

قسم الاجتماع

الفرقة الاولى

نصوص اجتماعية بلغة انجليزية
محاضرة رقم (1)

دكتور

د/ محمود حمدي د / سحر بليغ

"Political Development "

التنمية السياسية

إن مفهوم التنمية السياسية مفهوم حديث ، بدأ استخدامه في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة في إطار البحث الأكاديمي الذي تصدر الجامعات ومراكز الأبحاث الأوروبية والأمريكية، والذي تركز حول قضايا التنمية القومية والتنمية السياسية في إطار التنمية الشاملة. كما دار كذلك حول محددات التحديث السياسي والاجتماعي في دول العالم الثالث، وهي الدول التي بدأت في الحصول على الاستقلال القومي والانفصال عن الإمبراطوريات الأوروبية الكبرى.

ومن هنا نستطيع أن نقول إن اهتمام العلماء بدراسة مفهوم التنمية السياسية قد جاء نتيجة النقاء عاملين رئيسيين : أولهما - يتمثل في اتساع دوائر البحث العلمي، وامتداد نشاط الدارسين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية خارج نطاق العالم الغربي ليشمل مجتمعات العالم الثالث، أما الثاني فيتمثل في تغيير نظرة الباحثين إلى ظواهر الحياة السياسية، وتطور معطيات البحث والدراسة في علوم السياسة والاجتماع، وذلك بسبب الثورة السلوكية التي اجتاحت مجال العلوم الاجتماعية عامة وعلوم السياسة والاجتماع بصفة خاصة. ولقد اختلف العلماء والباحثون في الاتفاق على مفهوم موحد لمصطلح التنمية السياسية، نتيجة لاختلاف انتماءاتهم الأيديولوجية فيذهب علماء الاجتماع إلى تعريف التنمية السياسية على أنها "عملية تهدف لتطبيق مداخل، ومنظورات التنمية الاجتماعية على الجانب السياسي، بوصفه يشكل أحد جوانبها الرئيسة. وعلى هذا الأساس فإن كل عمل تنموي في هذا المجال يسعى إلى إقامة نظام سياسي قادر على التعبير عن آراء القطاعات العريضة من أبناء المجتمع. بحيث يعتمد الديمقراطية منهجاً، وحفز المشاركة، وحل المشكلات ومواجهة المتغيرات أسلوباً.

" Economical Development "

التنمية الاقتصادية

لقد اختلف الكتاب والباحثون في وضع تعريف محدد للتنمية، نظراً لأن عملية التنمية الاقتصادية عملية معقدة تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض خاصة وأن التنمية الاقتصادية تقتزن بنمو السكان، وتراكم رأس المال، وتطبيق الابتكارات الجديدة في

أساليب الإنتاج. وفي كلاسيكيات الفكر التنموي، هناك بعض الكتاب أمثال Baldwin قد عرفوا التنمية الاقتصادية على أنها "عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم. أو هي عبارة عن "مجموعة المحاولات التي تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع بما يترتب عليه تحسين الوضع النسبي لرأس المال، وبنفس الوقت استخدامه بأقصى درجة من الكفاية". وتعرف أيضًا على أنها : "عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع متوسط دخل الفرد في فترة ممتدة من الزمن ثلاث عقود مثلاً على الأقل يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع"، ويعرفها البعض بأنها الجهود الهادفة لبعث زيادة في الناتج عن طريق إحداث التغيرات الهيكلية الشاملة في الكيان الإنتاجي وفي الأساليب الفنية للإنتاج وأوضاعه التنظيمية فضلاً عن تغيير نمط توزيع الاستخدامات المختلفة للموارد على مختلف قطاعات الإنتاج.

ووفقاً لهذا التعريف فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها :

1. الشمولية : فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي، وإنما أيضًا الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي.
2. حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل. ولقد تعرضنا لهذا العنصر بالتفصيل عند شرح مفهوم النمو الاقتصادي سابقاً.

3. حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التخفيف من ظاهرة الفقر).

نهج المرأة والتنمية " Women and Development "

لقد أدت سلبيات السياسات الخاصة بالمرأة في التنمية إلى حمل راية الرفض لكل مناهج تلك السياسة، وقد جاءت أكثر الانتقادات من التيارات النسوية الماركسية، وانتهجت نهجاً جديداً وهو (المرأة والتنمية). ومن هنا نجد أن هذا المنهج ظهر لتفادي عيوب فصل وتخصيص برامج للمرأة في مشاريع التنمية. وانطلق من فكرة أساسها أن المرأة مدمجة في عملية التنمية ولكن بشكل غير عادل. من هنا ركز المدخل على سياسة التمكين وتقوية وتمكين المرأة من خلال اعتمادها على نفسها، والتأكيد على أدوارها ضمن النوع الاجتماعي.

كما اهتم هذا المدخل بالارتقاء بالكفاءة الإنتاجية للمرأة، وتحسين مهاراتها للعمل في كل مجالات العمل دون اللجوء إلى مشاريع خاصة بها، وتطوير تكنولوجيا تسهم في التخفيف من أعباء الأسرة حتى يتوفر للمرأة وقت أطول يتم توجيهه إلى العمل الإنتاجي.

نهج النوع الاجتماعي والتنمية

(Gender and Development GAD)

لقد ظهر منهج النوع الاجتماعي والتنمية (GAD) نتيجة وجود ثغرات وفجوات في المناهج السابقة، حيث لم تضع هذه السياسات العنصر البشري في حسابها كعنصر أساسي في عملية التنمية، مما انعكس سلباً على تمكين المرأة ومشاركتها. وازدياد حدة تهميش المرأة اقتصادياً، ويقوم هذا المدخل على إعادة النظر في العناصر المكونة لعملية التنمية والبيئة المساعدة لها لجعلها فاعلة ومتواصلة.

وترجع الجذور الفكرية لهذا المنظور للنسوية الاشتراكية هذا التوجه الذي حاول سد الفجوات النظرية في نظرية التحديث التي لم تأخذ علاقات الإنتاج بعين الاعتبار وكذلك التيارات الماركسية التي لم تعط علاقات الإنجاب ما تستحق من قدر. يربط هذا المفهوم إذاً بين علاقات الإنتاج وعلاقات الإنجاب والتي نظر إليها بوصفها أساس الاضطهاد للنساء.